

رسالة في بيان الاعراب والاستثناء

عبد الله بن حجازي الشرقاوي



رسالة في بيان الاعراب والاستثناء في لاله الاالله ،  
تأليف الشرقاوي ، عبد الله بن حجازي - ١٢٢٧ هـ . .  
بخط عبد الله بن ادريس في القرن الثالث عشر الهجري  
تقديرا .

١٠ ق ٢١ س ١٥ ب ٢١ سم ١١٨٩

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

الاعلام ٤ : ٢٠٦ معجم المؤلفين ٦ : ٤١  
أ - اللغة العربية أ - المؤلفين  
ب - اللغة العربية ب - تاريخ الخلفاء



٧

رسالة في بيان إعراب والاسكتنا  
في الله الله الله

عبد الله بن هجزي الشرفاوي

المجلد الشرفاوي

مكتبة جامعة الأزهر - قبة المنيش	الاسم
في الله الله الله	الاسم
١١٨٩	الاسم
عبد الله بن هجزي الشرفاوي	الاسم
تاريخ النسخ	الاسم
عبد الله بن هجزي الشرفاوي	الاسم
١٠	الاسم
٢١٤	الاسم

ش



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الباء حرف من حروف الجار اسم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة تليها  
 في استخراج ظاهرة في آخره الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره  
 ابتداء بسم الله مضاف الله مضاف اليه وهو مجرور وعلامة  
 جره كسرة ظاهرة في آخره موصوف الرحمن صفته والصفة  
 تابع للمجرور مجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره الرحيم  
 صفة بعد صفة وهو مجرور ايضا وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره  
 ب. واذا قدم الرحمن على الرحيم لان الرحمن فيه مبالغة ليس في الرحيم  
 لان الرحمن بمعنى الارحافراق والارزاق تعلق بالدينيا متقدم على  
 الاخرة والاخرة من خراف الدنيا والرحمن لفظ خاص ومقتناه  
 عام والرحيم لفظ عام خاص قوله الرحمن الرحيم اعربها تسعة  
 اوج سبعة جائزة واثنا ممتنعان فالسبعة الصحيحة  
 جهاور فعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعسكه  
 وجسر الاول ونصب ثاني ودفعه وبمتنع الثاني بعد  
 نصب الاول ورفع وفلح في الرحمن الرحيم تسعة اوج  
 تمتنع منها وجهان ويجوز سبعة وجهر بحسب القراءات  
 واما القرآن فليس فيها الا وجه لا يعل اذا جرد الرحمن جاز لك  
 في الرحيم الجر والنصب ورفع وان نصب الرحمن جاز لك ههنا في الرحيم  
 النصب ورفع وامتنع الجر وان رفعت الرحمن جاز لك في الرحيم رفعه  
 ونصبه وامتنع جر في اصله انك اذا نصب الي الرحمن او رفعت امتنع  
 جر الرحيم انتهى والمعنى المجاز كلمة مستعمل في غير موضعها

الحقيقة كلمة

الحقيقة كلمة مستعملة موضعها. **العوامل** مبتداء والبنداء  
 من فروع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ١٣ انتهى  
 قوله اللان واللام في العوامل لعهد الذهن او لعهد الحضور سمي  
 اللان واللام لعهد الذهن باعتبار ما هو في الذهن الضيف  
 ولعهد الحضور باعتبار حضوره بنفسه في قوله العوامل  
 في النحو مائة ١٢.



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين وصلي الله على سيدنا محمد سيد المرسلين  
والد وصحبه اجمعين **اما بعد** فيقول كثير المساوي عبد الله  
بن حجازي الشرفاوي هذه كلمات وضعتها لبيان الاعراب  
والاستثاني لا اله الا الله على وجه مختصر سألني في ذلك  
بعض الافاضل اطلع الله لي وله الاحوال امين **اعلم**  
ان لا تافيه الجنس والله اسمها مبني معها على المشهور  
اما التضمنه معني من اذ التقدير لا من اله لان هذا واقع  
في جواب سؤال سائل سأل فقال هل من اله فقال لا اله  
اي لا من اله ولهذا كان نصا في العموم كانه في كل اله غيره  
تعالى او لتكيب معها تركيب خمسة عشر وقيل انه معرب  
منصوب بها وحذف تنوينه تخفيفا ورد بان الاسم المطلق  
اولي بالتخفيف مع انه مفوت واذ ابتنا على المشهور وهو  
البناء فوضع الاسم نصب بلا المعاملة عمل ان والمجموع  
من لا اله في موضع رفع بالا ابتداء الخبر المقدر هو لهذا  
المبتدأ اولم يعمل فيه لا عند سبويه وقال الاخفش  
هي العاملة فيه واستشكل جعل مجموع الكلمتين معاني محل  
رفع بالا ابتداء بان تعريف المبتدأ غير صادق على ذلك اذ هو  
اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة او صفة  
معقدة ورد بان مجموع لا اله اسم مجرد مركب من كلمتين  
خمس عشرة في قولك عندي خمسة عشر وحققت



بعضهم ان لا لا تعمل في الاسم كالجبر في الذي في محل رفع بالابتداء  
لفظ الله لا المجموع وعليه فلا اشكال وان الاسم المعظم يرفع  
وهو الكثر والم يات في القرآن العزيز بر غيره وقد ينصب اما  
اذا رفع فالاقوال فيه خمسة منها قولان معتبران وثلاثة  
لا معمول عليها بالقولان المعتبران ان يكون رفعه على البدلية  
وان يكون على الخبرية والاول هو المشهور وعليه خفي ان يبدل  
من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقيل من اسم لا باعتبار محله  
قبل دخوله في الاول او في لقر به ولانه الاتباع بحسب  
اللفظ او في من الاتباع بحسب المحل فان قلت لفظ الضمير  
ليس مرفوعا وانما محله الرفع كما ان محل اسم لا قبل دخوله  
الرفع ففي كل اتباع باعتبار المحل قلت المراد باللفظ لفظ العامل  
فان العامل في الخبر مفعول به وهو مجموع لا واسمها عند يسويه  
اولا فقط عند غيره ففيه اتباع محل تلفظ بعامل بخلاف  
ما اذا كان مرفوعا بالابتداء قبل دخوله لان عامله وهو  
الابتداء قد زال بوجوده لان قبل الضمير جزئي لا يقبل  
الاشتراك حتي يشمل المستثنى وهو الله فيخرج منه لان الضمير  
معرفه وهي ما وضع لشيء بعينه فهو موضوع لمعني جزئي  
كال مخاطب المعين في نحو انت عالم والة الوضع كلية كمطلق  
مخاطب بنا على ما حققه السيد اجيب بانه وان كان ضمير  
الغائب جزيا وضمعا لكنه يكثر استعماله في تلك الحالات  
مجازا اذا عاد الى كل ما قاله العصام اما اذا ائبنا على من ذهب

السعد

السعد من ان الضمير كلي وضمعا واستعمالا وان وضعه وضع  
العلم الجبري فلا اشكال واعتراض كل من قولي البدلية اما  
الاول فبانه حينئذ يكون بدل بعض وليس ثم رابط يربط  
بالمبدل منه وبان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل  
منه منفي واجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام  
الاول والاقرينة مفهومة ان الثاني قد كان يتناول الاول  
فعلوم ان بعضه فلا يحتاج الى رابط وعن الثاني بامر في  
الاول ان يبدل من الاول باعتبار عمل العامل ومخالفتها  
في النفي والاثبات لا يمنع البدلية لان قاعدة البدل ان  
يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه الثاني ان البدل  
ليس هو لفظ الله فقط بل هو مجموع الا الله والا بمعنى غير  
كانه قال لا الله غير الله وحينئذ يكون البدل في الاستثناء  
ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل واما الثاني فبان  
انه حينئذ بدل من الله مع انه معرفة فلا يصح احلاله الاول  
لان لا لا تعمل الا في النكرات واجيب بان بدل هنا باعتبار  
توهم كونه العامل فعلا مقدرا والتقدير لا يستحق العبادة احد  
الا الله وهذا يمكن فيه احلال البدل محل المبدل منه بان  
نقول لا يستحق العبادة الا الله واعتراض القول بالخبرية  
بثلاثة امور الاول انه يلزم عليه كونه خبر لا معرفة  
وهي لا تعمل في المعارف الثاني ان الاسم المعظم مستثنى  
والمستثنى مغاير للمستثنى منه ومقتضى كونه خبرا ان





عنده فتشاهد ان الثالث ان اسم لا عام والاسم المعظم خاص  
والخاص لا يكون خبرا عن العام واجيب عن الاول بانه حال  
تركيب الاسم مع لا لا عمل لها في الخبر باهو مرغوع بما كان مرغوعا  
قبل دخولها لان شبهها بان ضعن حين ركب لتصير ورثها  
جزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل علمها  
في الاسم ايضا لكن ابقى علمها فيه لقربه وجعلت هي في معمولها  
عنزلة المبتدأ قال ابن مالك والذي عندي ان سبويه يرى  
ان لا المركبة لا تعمل في الاسم ايضا لان جزء المبتدأ لا تعمل فيه  
وعن الثاني بان جعله خبرا بالنظر لانه اي انه خبر عنه  
وجعله مستثنى بالنظر للضمير المحذوف اي انه مستثنى  
منه لا من الله فهو مستثنى من الضمير المستتر في الخبر المقدر  
لصحة المعنى وخبر بالنسبة الى اللفظ من غير اعتبار شيء  
مقدر كقولهم ما قام الا زيد فانه مستثنى من مقدر وفاعل يجب  
اللفظ واعترض بان الضمير الراجع لا له عينه فيعود الاشكال  
واجيب بانه يلاحظ في الاستحالة ان الضمير عام وان الله  
مستثنى منه فحصلت المغايرة بينهما وفي الخبر به كونه عيني  
الا الله فحصل الاتحاد وعن الثالث بان الاله وان كان عاما لكن  
المقصود في الالهة غيرة تعالى واشباهها الفرد واحد وذلك  
الفرد هو الله الواقع خبرا على ان محل عدم صحة الاخبار بالخاص  
عن العام انما هو في حالة ايجاب الخاص للعام لا في حالة سلبه  
سلبه عنه واما الاقوال الثلاثة الباقية التي لا معمول عليها

بيان

فاحدها

فاحدها ان لا ليست اداة استتباب بمعنى غير وهي مع  
الاسم المعظم صفة لاسم لا باعتبار المحل والتقدير لا الله  
غير الله في الجود في الوجود فاء لا اسم ظهر اعربا فيما بعد  
لكونها على صورة الحرف والقر في ذلك بعضهم يقول له  
حاجتكم تجبر واما شان واول اعرابه في الثاني وذلك  
مبنى بكل حال ما هو الناظر كالعيان واعتراض بان  
المقصود من هذا الكلام امر ان في الالهية عن غير الله  
وابتات الالهية له لان الحصر يستفاد منه الامر ان  
بطريق المنطوق وعند جعله لا بمعنى غير ينتفي الحصر  
ولا يفيد التركيب الا الامر الاول وهو في الالهية عن  
غيره تعالى وفي الامر الثاني فان قيل يستفاد ذلك  
بطريق المفهوم قلنا ان دلالة المفهوم من دلالة المنطوق  
على ان المفهوم المذكور مفهوم لقب وهو مختلف فيه ورد  
بان المعتمد في الاصول ان الحصر لا يفيد الا احدا الامر ان  
بطريق المنطوق واما الثاني فمستفاد بطريق المفهوم  
فلا فرق بين الحصر وغيره القول الثاني ان لا الله في موضع  
الخبر بحسب الاصل والا الله في موضع المبتدأ في قوله  
بلا بحسب الاصل فان الاصل الله ثم قدم الخبر وقرن بلا  
واخر المبتدأ وقرن بلا لا فادة الحصر والذي اوجب الى  
ذلك المحافظة على قاعدة ان المبتدأ مرغوع والخبر تكرر  
وضعن بانه يلزم عليه ان الخبر يبني مع لا وهي لا يبني





معها الا مبتدأ او القول الثالث ان الاسم مرفوع باله كما يرفع  
 الاسم بالصفة في قولنا اقام الزيدان لان الهما بمعنى مالوها  
 من اله اي عبد فيكون مرفوعا على انه نائب فاعل اغنى  
 عن الخبر وضيق ذلك بان اله ليس بوصف صريح فلا يستحق  
 عملا وايضا لو كان عاملا فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه  
 لانه مطول واجيب بان بعض النحاة يجيز حذف التنوين  
 في مثل ذلك ونظيره بان الذي يجيز حذفه يجيز اثباته  
 ايضا ولم يعلم ان احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله  
 ورده هذا التنظير بان عدم جواز ذلك انما هو من جهة  
 الشرع فلا ينافي جوازه قياسا واما النصب فذكر واله  
 فوجهين الاول ان يكون على الاستثناء من الضمير في الخبر  
 المقدر لا على البدل من اسم لا لانه معرفة ولا انما تعمل  
 في نكرة والثاني ان يكون الا الله صفة لاسم لا باعتبار  
 محله بعد دخول الناصب واعتراض الاول بان الكلام  
 غير موجب فيترجم اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه  
 للمشاكله بدل بعض من كل عن البصريين وعطف شق  
 عند الكوفيين لان الاعترضهم من حروف العطف في  
 باب الاستثناء خاصه واجيب بان اتباع انما يترجم اذا  
 حصلت مشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في ظهور الارباب  
 اما اذا لم تحصل كما هنا وكما في لادخل فيها الا زيدا لما  
 نصب على الاستثناء احسن من الاتباع لان البدل منه سوا

بيان  
 بجيز

كان

كان الضمير المستتر في الخبر او اسم لا باعتبار المحل لا يظهر فيه  
 اعراب فلم تحصل مشاكلة في الاتباع واعتراض الثاني بانه  
 يلزم عليه ان يكون الكلام نصا في ثبوت الالهية لله تعالى  
 الذي هو المقصود الاله اذ المعنى لا اله غير الله ويبقى  
 الكلام مسكونا فيه عن الالهية تعالى ورده بما تقدم قريبا  
 واختلف في الاستثناء المذكور هل هو متصل او منقطع او  
 لا منقطع ولا متصل ووقف مناظرة فيه بين سدي  
 محمد اليتني وسدي عبيد الله الهبطي والفكل منهما رسالة  
 فقال الاول اني انما تسلط على الالهة المعبودة بباطل  
 بنسب يلها من لئلا العدم كما في قوله تعالى لا ريب فيه تنزيلا  
 لريب المر تاين مستثنى لئلا العدم لكون القرآن ليس محلا  
 للريب والاستثناء منقطع وهو استثناء محاشاة بمعنى  
 انه لم يدخل في النفي حق يخرج منه بل هو متوحي تقديم ثبوته  
 والمعنى الا اله بحق ثابت ولا اله بباطل موجود ولا يرد ان الالهة  
 بباطل موجودة لاننا لنناها من العدم لعدم فايدتها  
 فالاستثناء ظاهر لا باطني ولو نظرت لكونه ظاهريا وباطنيا  
 معالكان كذا من وجهين احدهما ثبوت الالهية الباطلة  
 لله تعالى لان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه والثاني نفي  
 الالهة الباطلة مع وجودها لان المعنى لا اله باطل الا الله  
 فانه اله باطل وهذه الاقوله عاقل وقال الثاني انما تسلط  
 على الالهة المعبودة بحق في اعتقاد عابديها كالاصنام والشمس





والقر و ذلك ان المعبود بباطل له وجود في الخارج ووجود في  
ذهن الكافر بوصف كونه حقا فهو من حيث وجوده في الخارج  
في نفسه لا يتقي لان الذوات لا تتقي ولذا احتاج اليستثنى  
الي قوله بتنزيلها منزلة العدم حتي يصح توجه النفي اليها  
وكذا امن حيث وجوده في ذهن المؤمن بوصف كونه باطلا اذ كونه  
معبودا بباطل امر حق لا يصح نفيه والا كان كذا فنعين ان نفيه  
اذا هو من حيث وجوده في ذهن الكافر بوصف كونه معبودا بحق  
والمعني لا معبود بحق موجود الا الله فالمستثنى داخل في المستثنى  
منه بمعنى انه فرد من افراده خارج من حكمه وهو النفي فصح الحكم  
على الاستثنا بالا اتصال نظرنا الي الاول الا ترى ان قولك بما تقوم  
الانريد امن قبيل الاستثنا المتصل اتفاقا مع ان المستثنى خارج  
من حكم المستثنى منه لا يقال يلزم من تفسيره له بمعبود بحق  
استثنا النبي من نفسه لان الله اسم للمعبود بحق ايضا لاننا نقول  
مفهوم الله كلي ومفهوم الله جزئي لانه علم على المعبود بحق الموجد  
للعالم واستثنا الجزئي من الكلي صحيح لكن اطلاق الجزئي واكثري  
في حقه تعالى لا يجوز الا في مقام التعليم لما في ذلك من ابهام  
مالا يليق واذا وقعت وجدت الخلاف المذكور لفظيا لان كلا  
ناظر لجهة كما نقرر لونه نظرنا الاخر لسلم ما قاله صاحبه والنفي  
على الثاني من باب عموم السلب لانه متعلق بجميع افراد الاله  
ومتى كان النفي متعلقا بجميع الافراد بان تكون القضية دالة على نفي  
الحكم عن كل فرد من افراد الموضوع كان ذلك من باب عموم السلب

نحو

نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل فرد من افراد الانسان  
بخلافه على الاول فانه من باب سلب العموم لان النفي متعلق بماعدا مولانا  
جل وعز من افراد الاله ومتى كان النفي متعلق ببعض الافراد بان تكون  
القضية دالة على نفي الحكم عن بعض افراد الموضوع كان ذلك من باب  
سلب العموم نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي القيام عن جملة الافراد  
لا عن كل فرد وقد علم مما مر ان كلا من القولين صحيح لكن الاول الثاني  
اعني كون الاستثنا متصلا لانه المتبادر من الكلام النجاة والاف  
الاستثنا حقيقة فيه واطلاقه على المنقطع مجاز ولا يقدر فيه ان  
عبادة المعبودات بحق غيره تعالى تقديرية وعبادة الله تعالى بحق  
تحقيقية لان ذلك لا يضر في الاستثنا المتصل بل المدار فيه  
على مطلق الاتحاد في الموصوف وهو هنا مطلق العبادة بحق واورد  
على الاول انه ان لم يمكن تسلط العامل في الاستثنا المنقطع على  
المستثنى كما هنا وكما في ما زاد هذا المالة الا النقص وجب نفيه  
على الاستثنا باتفاق الحجازيين واليهوديين ولا يجوز رفعه على  
البدلية لانه المستثنى ليس بعض المستثنى منه على انه تواتر رفع الله  
هنا وورد بانه لا يتعين عند الرفع كونه بدلا بل يجوز رفعه على الجزئية  
او غيرها مما مر ويجوز ايضا كما قال السيرافي كونه مبتدأ وخبره محذوف  
والا بمعنى لكن والتقدير لا اله معبود بحق لكن الله معبود بحق على ان  
تحل وجوب النصب اذا كان الاستثنا منقطعاً قطعاً اماماً محتمل ذلك  
واحتمل الاتصال كما هنا فيجوز رفعه ونصبه وقال بعضهم الاستثنا  
هنا قسم مستقل لا يتصف بكونه متصلا ولا منقطعاً ليل يتوهم





ان يقال المستثنى بعض المستثنى منه ولانه ان كان متصلا لزم ان يكون  
المستثنى منه جنسا اخرج الله منه فيكون نوعا مركبا من ذلك الجنس  
وفصل اخر وهو محال وان كان منقطعا لزم ان لا يصدق عليه  
انه لا يخفى ضعف هذا القول اذ لا يلزم في الاستثناء المتصل  
كون المستثنى نوعا من جنس واحد ويكفي في الاستثناء المنقطع المفاهيم  
بين المستثنى والمستثنى منه فيكون الاول معبودا بحق والثاني باطل  
وان اطلق على كل ان الله واما توهم كونه بعضا فلا يضر لانهم صرحوا  
بتجوز البدلية وانه بدل بعض والمراد بعض من مفهوم المستثنى  
المستثنى منه ولو نظر لمثل هذا التوهم لمنع اطلاق لفظة  
الاستثناء لان معناه الاخراج وهو قبيح تصور الدخول  
فلا يظن بوضوح توهم البعضية لصحتها هنا بالمعنى الذي تقرر  
سابقا وما يضعف هذا القول اجماع النجاة على ان الاستثناء لا يخرج  
عن المتصل والمنقطع على ما فيه هذا كله بالنظر لما يقتضيه  
التركيب بحسب الوضع اما بحسب المقام فقالا المقترح  
في الاسرار العقلية ما يعناه لا في لا اله الا الله  
ليست على بابها لنفي الجنس كما يعتقد كل قاصر والالزم عليه  
كفر وايمان في كل زمان ينطوق فيه بهذه الكلمة لان نفي الاله  
اولا يعم حتى الله تعالى وهذا كفر وقوله الا الله اعلان فيلزم  
ان كل منلفظ بها مرتد تائب وهو باطل بالاجماع وانما قصد  
بها الايمان فالخلاص من ذلك احد امور ثلاثة الاولى  
ان تجعل لا وما دخلت عليه اسما موضوعا للوحدة تعالى

فيكون

بيان  
يعتقل

فيكون لوحدته تعالى اسما اسم بسيط وهو الله واحد واسم  
مركب وهو لا اله الا الله ودلالة المركب عليها اقوى من دلالة  
البسيط لان الاول ينفي التعدد اتصالا وانفصالا بخلاف الثاني  
على ما قاله بعضهم وحالا استثناء على غير ظاهره ولم يوجد من  
اول الامر الاثبات ونظير ذلك ما قاله القاضي البلاء في ليس له  
على عشرة الاثبات فانه جعل ذلك اسما للسبعة فيكون للسبعة  
اسما بسيط وهو سبعة ومركب وهو عشرة الاثبات الثاني  
ان المراد بلا اله نفي الالهة ماعدا الله تعالى والا الله قرينة  
على ذلك كما قاله اكثر الاصوليين في ليس له على عشرة الاثبات  
فان المراد بالعشرة عندهم في ذلك هو السبعة اطلاقا لاسم الكل  
على الجزء والاثبات قرينة لارادة ذلك فالاستثناء لا يخرج  
ولم يوجد من اول الامر الا النفي الثالث ان يلاحظ الاستثناء  
والاخراج قبل الحكم فالاله عام ثم اخرج منه الله ثم حكم عليه بالنفي  
فلم يتوجه النفي الاعلى الالهة ماعداه تعالى كما قال بعض الاصوليين  
في المثال المذكور من ان المراد بالعشرة فيه جميع افرادها ثم اخرج  
منها الثلاثة فبقي سبعة ثم اسند اليها الحكم اعني النفي فلم يلزم  
تناقض لان قران انما هو بالباقي بعد الاخراج وكذلك ما هنا فيلا  
حفظ الاله كلياً ثم تصفه بكونه غير الله ثم نافي بالنفي والمعنى الاله  
الموصوف بكونه غير الله ليس بوجود الشئ بايضاح وزيادة ولعلم  
ان الكلمة المشرفة تدل بحسب الاصل على نفي الالهية عن غيره تعالى  
واثباتها له تعالى على وجه القصر اما قصر افراد ان كان المخاطب بها





محوسيا او ثنيا او قصر قلب ان كان دهر يا او طبعيا او قمر تعيين  
ان كان واقفا شاكا في مدلولها واختلاف في دلالتها على المعنى المذكور  
فقبل بالوضع وقيل بعرف الشرع وسبني الخلاف على ان الاستثنا  
من النفي اثبات وعكسه اوله وذلك ان العلماء ابا حنيفة وغيره  
اتفقوا على ان الاخراج وان المستثنى يخرج وان كل شئ يخرج  
من نقيض دخل في نقيضه فمسألة ثلاثة امور متفق عليها بقي  
امر رابع مختلف فيه وهو ان اذا قلنا قام اليوم الاريد امثلا  
فهناك امران النفي كالقيام والحكم به فاختلفوا هل المستثنى  
يخرج من القيام او من الحكم به فقال الجمهور كالشاذي واعلة  
لغة من القيام فيدخل في نقيضه وهو عدم القيام قلنا قالوا  
الاستثنا من النفي اثبات ومن الاثبات نفي وقال ابو حنيفة  
ابو حنيفة هو مستثنى من الحكم فيخرج لنقيضه وهو عدم  
الحكم فيكون غير محكم عليه بل مسكوتا عنه فامكن ان يكون قائما  
وان لا يكون فلا يكون الاستثنا من النفي اثباتا ومن الاثبات  
نفي فاذا اقلنا له على عشرة الاثباتة كان استقواء ثبوت  
الثلاثة عندنا بدلالة اللفظ وعنده بحكم البراءة الاصلية  
واذا اقلنا ليس له على عشرة الاسبعة كان ثبوت السبعة  
عنده تامة بدلالة اللفظ وعنده بالعرف فعندنا لا اله الا الله لا  
لا تدل على ثبوت الالهية الله تعالى بحسب الوضع بل بعرف  
الشرع وعندنا انه بحسب الوضع على نفي الالهية  
عن غير الله تعالى وثبوتها له وهل دلالتها عليها بطريق

المنطوق

المنطوق او بطريق المنطوق في الاول والمفهوم في الثاني  
خلاف عندنا ذهب الى الاول ابو الحسين بن القطاني والشيخ  
ابو اسحاق الشيرازي في المخلص وارجحه القراني في قواعد  
والبر ماوي شيخ المحلى في شرح الفية قال بدليل انه لو قال الله  
على دينار كان ذلك اقترار بالدينار ولو كان بالمفهوم لم يوجب  
لعدم اعتبار المفهوم في الاقرار ولا يلزم ان يكون اللفظ له مفهوم  
وذهب البكي وسانحه الجلال المحلى الى الثاني فقالا دلالتها  
على النفي الالهية غير الله تعالى منطوق وعلى ثبوتها الله تعالى  
وعلى ثبوتها الله تعالى مفهوم مخالفه قال شيخ الاسلام زكريا  
ولا يقدح فيه لان القصد اوله وبالدلالة رد ما خلفنا فيه  
المشركون لا اثبات ما وفقوا عليه فكان المناسب للاول والمنطوق  
والثاني المفهوم واجاب عن الاستدلال بمسألة الاقرار بان  
محل عدم اعتبار المفهوم فيما اذا كان بغير الحصر كما يفهم كلامهم  
ويريد هذا ما قاله السعد في مقام الرد على الحنفية حيث قال  
لكن انكار دلالة ما قام الازيد على ثبوت القيام لزيد يكاد يلحق  
بانكار الضروريات واجماع ائمة العربية على الاستثنا من النفي  
اثبات لا يحتمل التاويل فهو لا اله الا الله يدل بمنطوقه على النفي  
الوهمية غير الله تعالى ويدل بمفهومه على ثبوت الالهية لله  
استهيم وقال ابن دقيق العيد كلام الحنفية مراءغة جعدة لينة  
والشارح حاطب من لا يعرف الشرع بلا اله الا الله وامرهم بها  
لا ثبوت مقصود التوحيد وجعل الفهم لذلك منهم من غير احتياج



لا مرزليد ولولا ان الاثبات فيها معروف بغير الشرع ما احسن ذلك ولو كان وضع اللفظ لا يقتضي ذلك لكان اهم المهمات ان يبين ان يعلمنا الشارع ما يقتضيه بالوضع من غير احتياج لامر اخر فان ذلك المقصود الاعظم في الاسلام انتهى ولذا اقال الكمال بن الهمام منهم الاوجه قول طائفة من الخنفية بقوله الجمهور وان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي قال صاحب الهداية لو قال ما انت الاخرى يعتق لان الاستثناء من النفي اثبات على وجه التاكيد كما في كلمة الشهادة انتهى والمنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق بان لا يتوقف على الواسطة بمعنى زيد في نحو جاء زيد والمعنى الاسدي رايت اليوم اسدا او المفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بان كان مسكوتا عنه فان وافق حكم المنطوق به سمي مفهوما موافقة وهو حجة باتفاق كتحريم ضرب الوالدين الله عليه قول تعالى فلا تقل لهما او وان خالف حكمه حكم المنطوق سمي مفهوما مخالفة نحو فاجله وهم ثمانين جلدة اي لا اكثر من ذلك وهو حجة - لغة لا شرعا الا اذا كان لفظا فلا يكون حجة مطلقا خلافا لجماعة كاللاد قاق وهو الاسم الجامد او الذي غلبت عليه الاسمية كالغني في حديث مطلق الغني ظلم فانه مشتق من الغني وغلبت الاسمية ونعم الكلام على ذلك في كتب الاصول ثم خبرنا الله الا الله محدث تقديره مبهود بحق وبهنا ايجاب عن قول الرازي ان قوله لا اله الا الله لا اله في الوجود الا الله جاز ان يكون الها في الامكان وان قدر في الامكان يصير المعنى لا اله ممكن الا الله فانه موجود ممكن عقلا والجميع

ماظر

باطل فلا يتم به التوحيد مع انفا كلمة توحيد اتفاقا انتهى هذا حاصل ما تيسر جمعه على ما يتعلق بهذه الكلمة المشرفة من اعراب حسبما فتح الله تعالى به وهو اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين على يد كاتبه الفقير الى الله تعالى عبد الله ابن ادريس الذي ولد في بلاد سميس وكان الفراغ

لبس الله الرحمن الرحيم هذه الاسماء البحور واوزانها ستة عشر

**الاول الطويل**

طَوِيلٌ لَهُ بَيْنُ الْبَحْرِ فَضَائِلُهُ فَعُولُنْ مفاعِلُنْ فَعُولُنْ مفاعلُ

**الثاني المديد**

لَمِيدٌ الشَّعْرُ عِنْدَ صِفَاتٍ فاعِلَاتُنْ فاعِلَاتُنْ فاعِلَاتُنْ

**الثالث البسيط**

اِنَّ الْبَسِيطَ لَدَيْهِ يَبْسُطُ الْاَمَلُ مستفعِلُنْ فاعِلُنْ مستفعِلُنْ فَعِلُ

**الرابع الوافر**

بَحْرُ الشَّعْرِ وَآخِرُهَا يَقُولُ مفاعِلَتُنْ مفاعِلَتُنْ فَعُولُ

**الخامس الكامل**

حَسَنَ اسْتِغَاةٍ فِي الْبُحْرِ الْكَامِلُ متفاعِلُنْ متفاعِلُنْ متفاعِلُ

**السادس المخرج**

وَلَا هَزَّاجٌ تَفْعِيلُ مفاعِلُنْ مفاعِلُ





**السابع الرجز**  
 فِي الْبَحْرِ الْأَرَجَارِ بِحَرِّ سَهْلٍ هـ مستفعلين مستفعلين مستفعلين  
**الثامن الرمل**  
 رَمْلُ الْبَحْرِ تَرَوْهُ الشَّقَاتُ هـ فاعلاتن فاعلاتن فاعلات  
**التاسع السرج**  
 بَحْرُ السَّرِيعِ مَالَهُ سَاهِلُهُ هـ مستفعلين مستفعلين فاعلات  
**العاشر المنسرج**  
 مَنَسْرَجٌ خِيَمُهُ تَصَوَّرُ الْمَثَلُ هـ مستفعلين فاعلات مفتعلن  
**الحادي عشر الخفيف**  
 يَا خَفِيفًا خَفَّتْ بِهِ الْحَرَكَاتُ هـ فاعلاتن مستفعلين فاعلات  
**الثاني عشر المضارع**  
 تَعُدُّ الْمَضَارِعَاتُ هـ مفاعيلن فاعلات  
**الثالث عشر المقتضب**  
 اقْتَضِبْ كَمَا سَكَّوَاهُ هـ فاعلات مفتعلن  
**الرابع عشر المجتث**  
 اجْتَثَّ الْحَرَكَاتُ هـ مستفعلين فاعلات  
**الخامس عشر المتقارب**  
 وَلِلْمُتَقَارِبِ وَزْنٌ مَقُولٌ فَعُولُنْ فَعُولُنْ فَعُولُنْ  
**السادس عشر الممدد**  
 حَرَكَاتُ الْمُحْدَثِ تَنْتَقِلُ هـ فعلن فعلن فعلن فاعلات  
 وجمع بعضهم في أبيات من الطويل فقال طويلاً مديداً والنبيط

وَمَا مِنْ أَهْزَاجٍ إِلَّا بِرَاجِيزٍ أَنْ مَلَأَهُ سَرِيعٌ سَرِيعٌ وَالْخَفِيفُ مُضَارِعٌ وَمُقْتَضِبٌ  
 الْمُجْتَثُّ قَرِيبٌ لِقِطْلَانِهِ هـ فَعْلَتُكَ الَّتِي قَالَ الْخَلِيلُ بَعْدَهَا هـ وَمَخْدُثَةٌ عَنْ  
 أَخْفَشِ زَادَ مَكْمَلًا هـ وبابه التوفيق وصلى الله على خاتم النبيين وعلى آله  
 وصحبه أجمعين  
**أما**  
 إِذَا رُمَتْ صَبْطًا لِلرَّحَافِ وَعَلَيْهِ هـ فَيَا دُرَّ لِنَظْمٍ قَدْ أَتَاكَ مَسْئَلُهُ فَخَذَ  
 فَكَلَّ ثَانٍ أَنْ يَكُنْ قَدْ تَحَرَّكَ هـ فَوْقَهُ وَالْأَفْهَمُ خَيْرٌ قَدْ انْجَلَا وَأَسْكَانُ  
 قَدْ لَقَبُوهُ بِمَضْمَرٍ هـ وَطَلَبِي بِحَذْفِ الرَّابِعِ السَّائِكِ أَتْبَلًا وَأَسْقَاطُ حَرْفٍ  
 خَامِسٍ أَنْ مَسْكَنًا هـ فَيَقْضُ وَالْأَفْهَمُ عَقْلٌ جَمَلًا وَأَسْكَانُ عَصَبٌ وَخَذْفُ  
 سَابِعًا فَلَكَ وَمَا يَدِي بِمَزْدُوجٍ تَلَا فَطَمِي وَخَبْنِي حِلْدَةً ثُمَّ أَوَّلُ  
 وَالْأَضْمَانُ خَزَلٌ ثُمَّ ثَانٍ تَحْصِلًا مَعَ الْكُفِّ شَطْرُ عَصَبٍ كَفٌّ بِنَقْصِهِ هـ  
 وَخَذْفُ عِلَلًا زَيْدٌ أَوْ نَقْصًا مَفْضَلًا فَرَزِيدٌ خَفِيفٌ إِشْرَ الْجَمْعُ وَتَدْرِهِ هـ  
 يَسْمَى بِزَيْدٍ كَمَا قَالَ الْمَلَاءُ وَتَدْرِي زَيْدٌ لِسَاكِنِ زَائِرُهُ هـ وَشَيْفُهُ  
 ذَا إِشْرَ خَفِيفٌ تَامَلًا هـ وَأَسْقَاطُ خَفِيفٌ لَقَبُوهُ بِحَذْفِهِ هـ وَإِنْ يَضْحَكُ  
 عَصَبًا فَتَقْطُوعُ أَخَا الْعَلَاءِ هـ وَخَذْفُ كُلِّ مَنْ يَجْمَعُ حَرْفًا مَسْكَنًا هـ وَشَكْنُ  
 مَا قَبْلَ فَقْطَعِ تَوَصَّلًا هـ وَخَذْفُ وَقْطَعِ قَدْ دَعَوْهُ بِبَرْهَةٍ وَأَسْقَاطُ  
 سَكْنٍ مِنْ خَفِيفٍ عَمَلًا هـ بِقَصْرِ وَإِنْ عَذْفُ الْجَمْعُ وَتَدْرِهِ هـ فَخَذْفُ  
 مَفْرُوقٍ فَصْلٌ تَقْبَلًا هـ وَأَسْقَاطُ حَرْفٍ سَابِعٍ فَهُوَ وَقْفُهُ هـ وَخَذْفُ  
 لَهُ كَسَوُ يَسِينِ تَكْمَلًا هـ وَيَزْجُو الدَّمْعُ الْمُسْتَمِي حَذْفُهُ خَتَامًا  
 بِخَيْرٍ مِنْ إِلِهِ تَفَضَّلًا هـ





وَطَيْتُكَ بَعْدَ الْخَبْرِ خَبْلٌ وَبَعْدَ أَنْ

فهو اجتماع الخبز والطين

تَقْدَمُ إِضْمَارٌ هُوَ الْخَزْلُ يَا فَنَتَى

فهو اجتماع الاضمار والطين

وَكَفُّكَ بَعْدَ الْخَبْرِ شَطْلٌ وَبَعْدَ أَنْ

فهو اجتماع الخبز والكف

جَرَى الْعَصْبُ نَقْصٌ كُلُّ ذَا الْبَابِ فَجُتَوِي

فهو اجتماع العصب والكف

قال الشاعر من بحر الرجز  
سَبْعَ آتٍ يَلَا حَلَّ مِنْ جَمَلٍ  
مُسْتَأْنَفٌ وَصَلُ اعْتِرَاضٍ حَيْثُ حَلٌ هـ مُفْتَرٍ كَذَا جَوَابُ الْقَسَمِ  
جَوَابُ شَرْطٍ غَيْرِ جَائِزٍ يَوْمٌ هـ سَابِقَةٌ تَابِقَةٌ لِلْسِتِّ يَافِةٌ  
مِنْ قَبْلِهَا فَأَحْكُمْ بِهَذَا الْبَيْتِ هـ وَقَوْلُهُ مِنَ الزَّجْرِ اضْمَرِ  
إِبْدَاهُ وَصَلُ مَقَرِّضًا مُفْتَرَاهُ أَجِبْ مَقَاوِشًا مَا ذِكْرًا



وقال الشاعر في الجملة التي محل من الاعراب  
خَيْرٌ وَحَالٌ وَالْإِصْطَاخُ وَالصِّفَةُ هـ وَجَوَابُ جَزْمٍ وَالْمَقُولُ وَتَابِعُ  
ويجمعها بيت من الرجز على المتواليات المصم  
خَيْرٌ بِحَالٍ عَنْ مَقُولٍ وَأَضْفُ هـ وَأَجِبْ بِجَزْمٍ وَصُنْ تَابِعٍ عَطْفٍ

أَصَابَتْ فَعُولٌ بِسَهْمِيَّهَا مَفَاعِيلَانِ جَوْرَحْنَا مَفَاعِلَتَيْنِ  
دَارَكُوْنِي فَاع لَاتِي هَمَّةٌ وَقَعِيَهُمَا زَايِرَاتِي  
حَبِيَّتُهُمَا طَوْلَاهُنَّ يَهْتَادُهَا

تختلف **خ** ثَمِينٌ طَائِبٌ طَوِيلٌ مَدٌّ نَزْهُ مَدِيدٌ بَيَّوَةٌ بَسِيطٌ فَلٌ مُؤَثِّلٌ  
سَيِّئٌ وَجٌ وَآخِرٌ كَامِلٌ هـ لَدَا مَحْتَلِبٌ هَبْ هَزَجٌ  
دَوٌّ رَمَنْ رَمَلٌ شَمٌ مَشْتَبٌ مَحْكُوبٌ سَوٌّ وَطَلَا سَرِيعٌ  
لَا يَدُ مِنْ مَسْرُوحٍ وَطَوٌّ خَدٌّ زَيْرٌ مَضَا مَضَارِعٌ مَضَابِدٌ  
مَقْطُوعٌ مَقْتَضِبٌ وَجْجٌ هَجَّتْ يَرْ قَيْسٌ مَقْفُوقٌ تَشْمِينٌ مَقْتَارِبٌ  
أَشْرَقَ مَقْتَارِبٌ مَا تَرَى